



## المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات

### التقرير الثاني لمراقبة الانتخابات

بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٦ م

شهدت الساحة الانتخابية خمول إعلامي ملحوظ نتيجة لدعوة تجمع ( حشد ) المواطنين و القوي السياسية للخروج إلي ساحة الإرادة في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٦/١٠ في مهرجان خطابي وما تلي تلك الدعوة من إرهابات على الساحة السياسية و ما صاحبه من تغطية إعلامية شاملة طغت على الجو الانتخابي ،

كما شهدت الأيام الماضية اتضاح أسماء المرشحين شبه النهائية لخوض الانتخابات التكميلية بعد انسحاب ٣٧ مرشحا (الدائرة الثانية انسحب ٧، الدائرة الثالثة انسحب ٦، الدائرة الرابعة انسحب ٢٤) وبذلك يكون إجمالي عدد المرشحين عن الدوائر الثلاثة ٩٣ مرشحا .

و في ما يلي أهم الملاحظات على الاستعدادات للانتخابات إلي يوم إعداد التقرير :

#### أولا : إدارة الانتخابات :

يبدو من خلال رصدنا في الأيام الماضية أن استعدادات معظم الجهات الحكومية ليوم الاقتراع قد اكتملت، وفيما يلي بيان لذلك:

#### ▪ وزارة العدل :

بتاريخ ٢٠١٤/٦/١١ أصدر وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير العدل بالإنيابة قرارا وزاريا بتشكيل اللجنة المشرفة على سير الانتخابات التكميلية برئاسة وكيل محكمة الاستئناف المستشار صالح حمادي وتضم اللجنة في عضويتها كلا من : المحامي العام الأول بدر الحوطي ، وكيل محكمة الاستئناف أنور العنزي ، المحامي العام الأول سعد الصفران ، وكيل وزارة العدل عبدالعزيز الماجد ، وكيل وزارة العدل المساعد للشئون الإدارية والمالية فيصل الخميس ، وتختص بترشيح عدد من رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية ، وإبداء الرأي القانوني فيما يعرض علي اللجان من مسائل قانونية أثناء عمليتي الاقتراع والفرز وتلقي شكاوي المرشحين والناخبين وإزالة أسبابها واتخاذ كل ما من شأنه تسهيل العملية الانتخابية، وتعني اللجنة بتسهيل دخول وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ومتطوعي جمعية الشفافية الكويتية ومنظمات المجتمع المدني للمقار الانتخابية لمتابعة سير الانتخابات والتعاون معهم .



كما أصدر وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء و وزير العدل بالإنبابة قرارا وزاريا بتشكيل فريق العمل الميداني برئاسة نبيل الربيعة المستشار بمكتب وكيل الوزارة وبمساعدة مدير إدارة كتاب المحكمة الكلية حمود الظفيري والتي تتولي الإعداد والتجهيز والتنظيم الخاص باللجان الانتخابية بمقار الاقتراع والتنسيق مع اللجان الأمنية ووزارة الداخلية و مندوبي وزارة التربية والإعلام وبلدية الكويت .

#### ■ بلدية الكويت :

صرح المدير العام لبلدية الكويت ورئيس اللجنة المشتركة (البلدية و وزارة الداخلية) المهندس أحمد الصبيح أن فرق العمل في المحافظات الأربع والتي سوف تجري فيها الانتخابات التكميلية وهي : العاصمة و حولي والفروانية والجهراء، ستعمل على مدار الساعة للتأكد من الالتزام بالمواد الخاصة بقانون الانتخاب وشدد على أن اللجنة سوف تقوم على الفور بإزالة أي مقر أو إعلانات مخالفة مع تحميل المخالف تكاليف عملية الإزالة، وتجدر الإشارة إلى أن الغرامات المقررة لعقوبة إقامة الإعلانات المخالفة تتراوح ما بين ألف إلى ثلاثة آلاف دينار للمخالفة الواحدة .

علما بأن المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات قدمت بلاغا لبلدية الكويت حول إعلان انتخابي لأحد المرشحين إلا أن البلدية لم تقم بإزالة هذا الإعلان المخالف .

#### ■ وزارة التربية :

صرح الوكيل المساعد للتعليم العام في وزارة التربية د. خالد الرشيد بشأن استعدادات الوزارة لتسهيل العملية الانتخابية في المدارس المختارة كمقار اقتراع ، و إمدادها بالدعم اللوجستي اللازم لتسيير العملية الانتخابية بسهولة ويسر .

### ثانيا الفساد الانتخابي :

#### ١- آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي :

بالإضافة إلي مسؤولية وزارة الداخلية في تلقي البلاغات حول أي جرائم انتخابية، أصبحت اللجنة المشرفة على سير الانتخابات التكميلية التي شكلها وزير العدل مسؤولة أيضا عن تلقي بلاغات المرشحين والناخبين بموجب قرار تشكيلها الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/١١ .

إلا أن كلا الجهتين لم تعلنوا للمواطنين ووسائل الإعلام عن تلقي أي بلاغات حول جرائم انتخابية، كما أن لجنة وزارة العدل لم تحدد كيفية استقبال البلاغات .

#### ٢- الخطاب الانتخابي :

لم تحظى هذه الانتخابات بحقها من التغطية الإعلامية المناسبة، وقد يعود ذلك إلى انصراف اهتمام الناخبين لمتابعة سخونة المشهد السياسي المحلي والخارجي وكذلك إقامة



انتخابات مجالس إدارات العديد من الجمعيات التعاونية في نفس التوقيت، وانطلاق فعاليات كأس العالم لكرة القدم، الأمر الذي يلقي على دور مضاعف على عاتق المرشحين في التواصل المباشر مع الناخبين.

ولعل الميزة الجيدة في هذا الوضع هو أفول الخطاب الانتخابي المستفز الذي انتهجه بعض المرشحين وخصوصاً في شبكات التواصل الاجتماعي (تويتر) والذي اشرنا له في التقرير السابق .

### ٣- الانتخابات الفرعية :

لا زالت وزارة الداخلية مقصرة في تقديرنا في التعامل مع الانتخابات الفرعية والتي تمت الدعوة لها علناً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في الدائرتين الثانية والرابعة وحددت فيها أماكن الاقتراع وكشوف الناخبين، مما جعلها جريمة تمارس بالعلن على مرأى ومشهد الجميع، وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات قامت بتقديم بلاغ إلى وزارة الداخلية حول إجراء انتخابات فرعية في الدائرة الرابعة دون أن يصلنا الرد حتى الآن.

انتهى